

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

OFFICE OF THE UNITED NATIONS SPECIAL COORDINATOR
FOR THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS

تقرير إلى

لجنة الارتباط الخاصة

بروكسل

19 نيسان 2016

المحتويات

ملخص تنفيذي

أولاً: مقدمة

ثانياً: السياق السياسي

ثالثاً: الحماية والاحتياجات الإنسانية

رابعاً: حقوق الإنسان

خامساً: الحركة والوصول إلى الأماكن

سادساً: أولويات بناء الدولة

سابعاً: اتجاهات التنمية الرئيسية

ثامناً: إعادة الإعمار والإنعاش في قطاع غزة

الهوامش

ملخص تنفيذي

تميزت الفترة التي شملها التقرير بالعنف المتصاعد على خلفية قلق متزايد من أن الاتجاهات السلبية الحالية على الأرض، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الاستيطان المتواصل، والأنشطة ذات الصلة، والتحرير على العنف، وعدم وجود وحدة فلسطينية حقيقية، تعرض كلها قابلية تطبيق حل الدولتين للخطر. واصل المجتمع الدولي بقيادة اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط، جهوده لخلق بيئة مواتية للعودة إلى مفاوضات مجدية وإنهاء الصراع. على الصعيد العملي، طرحت مبادرات بقيادة وزير المالية الإسرائيلي والفلسطيني لبحث سبل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين، وقيادة مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين حول السيطرة الأمنية في منطقة أ. تباطأ التقدم نحو السلام، على الجانب الإسرائيلي، من بين جملة أمور أخرى، بسبب النشاط الاستيطاني المتواصل، وإعلان أراض في الضفة الغربية على أنها أراضي دولة. وعلى الجانب الفلسطيني، على الرغم من محادثات المصالحة الوطنية المتواصلة التي عقدت في شهري شباط وآذار في قطر، لم تكن الفصائل الفلسطينية قادرة على التوصل إلى إجماع في الرأي، بشأن تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية بمنية على أساس اللاعنف، والديمقراطية، ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

تسود أزمة إنسانية طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة. فهناك ما يقرب من 1.1 مليون شخص في الضفة الغربية، و 1.3 مليون شخص في قطاع غزة، منهم 900,000 شخص من اللاجئين، يحتاجون في عام 2016 إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ففي الضفة الغربية، أدت القيود المتزايدة المفروضة على حرية التنقل، والتي كانت صارمة بشكل خاص في الخليل والقدس الشرقية في ذروة أعمال العنف الأخيرة، إلى تعطيل سبل العيش، وتقديم الخدمات، وتفاقم الأزمة الإنسانية. وفي غزة، تفاقم التأثيرات السلبية للإغلاق بسبب عدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على تولي مسؤولياتها الكاملة في الحكم، ما أضاف ضغوطاً إضافية على السكان الضعفاء أصلاً. بعد تسعة عشر شهراً من وقف إطلاق النار، ما زال حوالي 75,000 شخصاً نازحين ينتظرون إعادة إعمار منازلهم. وعلى الرغم من تخفيف السلطات الإسرائيلية للقيود على حركة البضائع والأشخاص من وإلى قطاع غزة، فإن مجموعة من التدابير ما زالت تجعل الأمر صعباً على الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك أولئك الذين يحتاجون إلى السفر إلى الخارج للعلاج الطبي.

تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في الفترة التي شملها التقرير، مع ازدياد الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، والحالات المتزايدة من الإجراءات العقابية بحق عائلات مرتكبي الهجمات المزعومين، والممارسة المستمرة من الاعتقالات الإدارية. تدعو الأمم المتحدة إلى استخدام القوة بصورة محدودة (calibrated)، كما تدعو إلى وجود قواعد اشتباك واضحة لقوات الأمن بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية، وإلى وجود أنظمة قوية للمساءلة والتعويض.

ازداد هدم المنازل الفلسطينية ومنشآت سبل العيش في الفترة التي شملها التقرير أكثر من الضعف مقارنة بالأشهر الستة السابقة. وشمل ذلك الهدم العقابي لمنازل عائلات مرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين، وزيادة مضاعفة في هدم الأبنية الممولة من الجهات المانحة. ودعت الأمم المتحدة مراراً إلى تجميد فوري لمثل هذه الممارسات. وتجاوز مجموع عمليات الهدم بحلول منتصف شهر نيسان المجموع المسجل لعام 2015 بكامله.

يثير عدد من مؤشرات التنمية القلق. فما زال وصول الفلسطينيين المحدود للغاية إلى الأراضي والموارد الطبيعية في منطقة "ج" يحد من التنمية الاقتصادية ويعيق الاستثمار الخاص. ولم تتم الموافقة على أية مخططات هيكلية جديدة في منطقة "ج" في الفترة التي شملها التقرير. وما يزال وضع البطالة مزراً. فالمعدلات العالية من البطالة وعدم وجود أفق سياسي، وخاصة في قطاع غزة، يوجب من تطرف الشباب، ويخلق عدم استقرار أشد. المعدل الحالي ونمط النمو لن يخلق وظائف كافية لقوة العمالة المتنامية في فلسطين. ويجب إدراج خلق فرص العمل في أجندة السياسة الوطنية الجديدة للحكومة الفلسطينية والاستراتيجيات القطاعية. ولا بد لإسرائيل من تخفيف القيود المكانية، والمادية، والسياسية المفروضة من أجل خلق فرص عمل، وذلك من جملة أمور، من خلال تخفيف القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الأماكن، ومزيد من تمكين التجارة عبر فلسطين، وخاصة من قطاع غزة.

أحرز تقدماً مطرداً في إعادة إعمار غزة. فأكثر من 90 في المائة من المرافق الصحية والتعليمية التي تضررت أو دمرت خلال القتال في عام 2014 تم إصلاحها. وكذلك شهد إصلاح البنية التحتية للمياه والمنازل تقدماً، في حين كانت إعادة بناء المساكن أكثر بطأً، في الأماكن التي أدت الأعمال العدوانية فيها إلى جعل المنازل غير صالحة للسكن. وما زالت العوائق الإنشائية تعيق الإنعاش، كما تباطأ الاستثمار في إنعاش القطاعات الإنتاجية. ويؤخر نقص التمويل عملية إعادة الإعمار. ولا بد للمانحين من صرف تعهدات القاهرة، وتخصيص أموال جديدة للمساعدة في استمرار إعادة إعمار وإنعاش قطاع غزة بوتيرة ثابتة.

ساعدت آلية إعادة إعمار قطاع غزة على تحقيق زيادة ملحوظة في إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة. إلا أن رفع الإغلاق وإعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة هي وحدها التي ستسمح للشعب في قطاع غزة بإعادة بناء حياته، وسبل عيشه بالكامل. وعلى المدى القصير، فمن الأهمية بمكان إعادة النظر في قائمة الاستخدام المزدوج وتنقيحها.

النقص المزمن في الطاقة والمياه في قطاع غزة أمر ملح للغاية. فالمياه الجوفية في الطبقات الصخرية الساحلية ستصبح مالحة هذا العام، كما أن التلوث جعل المياه الجوفية في قطاع غزة غير صالحة للاستعمال. ولا يمكن حل أزمة المياه في قطاع غزة دون معالجة أزمة الطاقة. وإلى أن يتم توصيل الغاز الطبيعي إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، يتوجب استيراد طاقة إضافية من إسرائيل. ويتطلب هذا خط جهد عالي (على سبيل المثال 161 كيلو فولت). كما أن هناك حاجة

أساسية وفورية لزيادة إمدادات المياه العذبة من إسرائيل، إلى أن يتم تنفيذ حلول طويلة الأجل، مثل البناء والتشغيل الكامل لمحطات تحلية المياه.

أولاً : مقدمة

1. يعرض هذا التقرير آخر المستجدات حول التغييرات على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة في 30 أيلول عام 2015، ويغطي التقرير الفترة ما بين الأول من تشرين الأول من عام 2015، و 31 آذار من عام 2016، كما يحدد القضايا والمخاوف الرئيسية من وجهة نظر الأمم المتحدة.

2. يبدأ التقرير بعرض لمحة عامة عن السياق السياسي الحالي، ومن ثم عرضاً للمستجدات حول الحماية والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، وأولويات بناء الدولة، والاتجاهات التنموية الرئيسية، التي تعتقد الأمم المتحدة أن على لجنة الارتباط الخاصة متابعتها لضمان أن تساهم التنمية بنشر السلام والاستقرار بدلاً من عرقلة. ويختتم التقرير بعرض للمستجدات حول جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة، بما في ذلك آلية إعادة إعمار القطاع.

ثانياً: السياق السياسي

3. شهدت الفترة المشمولة في التقرير زيادة حادة في أعمال العنف ابتداءً من شهر تشرين الأول عام 2015، أسفرت عن مقتل 30 إسرائيلياً و200 فلسطينياً، حيث قتل العديد من الفلسطينيين أثناء تنفيذهم، أو كما ورد في التقرير أثناء تنفيذهم، هجمات بالسكاكين أو المسدسات أو عمليات صدم بالسيارات. وقد حدثت أعمال الإرهاب والعنف المتصاعد على خلفية قلق متزايد من أن الاتجاهات السلبية الحالية على الأرض، بما في ذلك التحريض على العنف، والنشاط الاستيطاني المتواصل، وغياب الوحدة الفلسطينية الحقيقية ، تعرض كلها قابلية تطبيق حل الدولتين للخطر.

4. كثف المجتمع الدولي جهوده للحفاظ على حل الدولتين وخلق ظروف للعودة لمفاوضات مجددة لإنهاء الاحتلال وحل الصراع. واجتمع رؤساء اللجنة الرباعية للشرق الأوسط¹ في 23 تشرين الأول 2015 في فيينا، وفي 12 شباط 2016 في ميونخ، لمناقشة طريقة للمضي قدماً. وأكدت اللجنة الرباعية في ميونخ مرة أخرى، من بين جملة من الأمور، على ضرورة أن يتخذ كلا الجانبين خطوات هامة، بما يتفق مع المرحلة الانتقالية التي تم بحثها في الاتفاقيات السابقة، من أجل تعزيز الآفاق الفلسطينية المؤسساتية، والأمنية، والاقتصادية، مع احترام الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية بهدف استقرار الوضع، وتصويب المسارات السلبية على أرض الواقع.

5. ولتحقيق هذه الغاية، قررت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط أن تعد تقريراً عن الوضع على الأرض، بما في ذلك التوصيات التي يمكنها أن تساعد في إثراء المناقشات الدولية حول أفضل

السبل للمضي قدماً في حل الدولتين. وأعلنت فرنسا مبادرة في شهر كانون الثاني لتكون مكملة لأنشطة اللجنة الرباعية، بهدف إعادة بدء عملية التفاوض بين إسرائيل وفلسطين من خلال المؤتمر الدولي المزمع عقده في صيف عام 2016، مع عقد اجتماع وزاري تمهيدي في ربيع عام 2016. ورحب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بمبادرة اللجنة الرباعية والمقترحات الفرنسية، في الوقت الذي يواصل جهوده لتحقيق الأهداف الفلسطينية من خلال المحافل الدولية، بما في ذلك السعي للحصول على قرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة حول المستوطنات الإسرائيلية، ودعوة الأمم المتحدة لتوفير "نظام حماية دولية" للشعب الفلسطيني.

6. في ظل عدم العودة للمفاوضات، بذل الطرفان برئاسة وزير المالية الإسرائيلي والفلسطيني جهوداً ناجحة حيثما أمكن، للمساعدة في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك تخفيف الضائقة المالية على السلطة الفلسطينية، من خلال الإفراج عن إيرادات الجمارك والضرائب، وإصدار آلاف تصاريح العمل الإضافية لفلسطيني الضفة الغربية للعمل داخل إسرائيل.

7. كذلك عقد كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، محادثات حول السيطرة الأمنية الفلسطينية على منطقة "أ". وهدد الممثلون الفلسطينيون، في ظل عدم وجود تقدم في المحادثات، بتنفيذ قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الصادر في آذار عام 2015 بتعليق كافة أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل.

8. على الرغم من الجهود الدولية، ما زال عدد من العوامل يعيق التقدم نحو السلام. أحدها أن مشروع الاستيطان الإسرائيلي ما زال يشكل عائقاً للتغلب على الطريق المسدود حالياً، ويقوض تكوين أفق سياسي. وبينما شهد العام 2015 وتيرة إجمالية أكثر بطاً في تخطيط المستوطنات والعطاءات، فإن الشروع بالبناء ما زال ثابتاً حيث تواصل إسرائيل توطيد سيطرتها على الضفة الغربية. ويبدو أيضاً أن عدة تحركات منذ بداية العام، مثل تصنيف أراضي جديدة "أراضي دولة" في وادي الأردن، والموافقة على عدد من الخطط في المستوطنات، وتصاعد عمليات هدم المباني الفلسطينية في منطقة "ج"، تشير إلى زيادة في النشاطات الاستيطانية.

9. على الرغم من محادثات المصالحة المتواصلة المنعقدة في شهري شباط وآذار في قطر، بين فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى، لم تكن الفصائل الفلسطينية قادرة على التوصل إلى إجماع في الرأي، حول تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية على أساس نبذ العنف والديمقراطية ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعتبر عنصراً حاسماً لإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن سلطة فلسطينية واحدة ديمقراطية وشرعية، حيث أن تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات أمر حيوي لوضع الأسس للدولة الفلسطينية المستقبلية. وفي الوقت نفسه، استمرت الحكومة الفلسطينية في مواجهة تحديات تعترض الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية، والتصدي للتحديات السياسية، والأمنية، والإنسانية، والاقتصادية الخطيرة في قطاع غزة، بما في ذلك إعادة سيطرتها على المعابر إلى إسرائيل ومصر، وإجراء انتخابات مستحقة منذ فترة طويلة، ومعالجة القضية العالقة لموظفي القطاع العام في غزة.

ثالثاً: – الحماية والاحتياجات الإنسانية

10. يتسم الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأزمة حماية طويلة الأمد، سببها الاحتلال الذي يقترب من عامه الخمسين، وقلة احترام للقانون الدولي، وضعف المساءلة عن الانتهاكات. من المتوقع أن يبلغ عدد الذين يحتاجون شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية في الضفة الغربية عام 2016 ما مجموعه 1.1 مليون شخص، 580,000 منهم يحتاجون مساعدة في مجال الغذاء وسبل المعيشة. كما من المتوقع أن يبلغ عدد الذين سيحتاجون شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية في قطاع غزة عام 2016 ما مجموعه 1.3 مليون شخص، بما في ذلك 900,000 لاجئ.

11. ازدادت التوترات المتصاعدة في شهر أيلول عام 2015 في البلدة القديمة من القدس بشكل ملحوظ في شهر تشرين الأول، وانتشرت في بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وتميزت بالهجمات المتكررة على الإسرائيليين والمواجهات مع القوات الإسرائيلية. ورداً على أعمال العنف، قامت القوات الإسرائيلية بزيادة القيود المفروضة على حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل. وفي ذروة أعمال العنف، شهدت محافظة الخليل والقدس الشرقية على وجه الخصوص قيوداً شديدة أدت إلى تعطيل الحصول على الخدمات وسبل العيش². وأقرت إسرائيل سلسلة من التدابير الإضافية، بما في ذلك تسريع عمليات الهدم العقابية، وإلغاء حقوق مرتكبي الهجمات الفلسطينيين في الإقامة في القدس الشرقية.

12. ما زال نظام التنظيم وفرز الأراضي الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في منطقة "ج" والقدس الشرقية، يجعل من حصول السكان الفلسطينيين على تراخيص البناء عملياً أمراً مستحيلاً، بما في ذلك معظم البنية التحتية الأساسية، والأبنية المعيشية والسكنية، ما يقوض فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها السكن، والمياه، والصحة، والتعليم. إذ ما زال حوالي 180 مجتمعاً محلياً في المنطقة "ج" غير مرتبط بشبكات المياه، كما أبلغ 117 مجتمعاً محلياً تقع أساساً في منطقة "ج"، عن عدم توفر الخدمات الصحية الاعتيادية لديهم، إضافة إلى افتقار 189 مجتمعاً في منطقة "ج" إلى مدارس ابتدائية.

13. ازداد عدد المنازل ومنشآت كسب العيش الفلسطينية التي تم تدميرها، أو تفكيكها، أو مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة، لعدم وجود تراخيص بناء. فقد تم هدم 587 منشأة في الأشهر الست الأخيرة مقارنة بما مجموعه 270 منشأة في الأشهر الست التي سبقتها. وسجل شهر شباط 2016 أكبر عدد من عمليات الهدم التي نفذت في شهر واحد (237 عملية)، منذ عام 2009. وكانت نسبة كبيرة من هذه المنشآت قد وفرتها جهات مانحة مختلفة كأعمال إغاثة في أعقاب حملات الهدم السابقة (161 منشأة تم هدمها منذ كانون الثاني عام 2016، مقارنة بـ 38 منشأة في الأشهر الستة التي سبقتها)³. وأدى هدم المنازل في هذه الفترة إلى نزوح 914 شخصاً منهم 445 طفلاً. وكان لهدم ومصادرة منشآت كسب العيش تأثير على

2566 شخصاً آخرين في الضفة الغربية. وقد دعت الأمم المتحدة مراراً إلى تجميد فوري لعمليات الهدم، ومزيد من الاحترام للقانون الدولي.

14. ظل وقف إطلاق النار المعلن في قطاع غزة في آب عام 2014 قائماً إلى حد كبير، إلا أن السكان ما زالوا يعانون من الآثار النفسية والجسدية التي خلفها صراع عام 2014 (الثالث خلال ست سنوات) وثمانى سنوات من الإغلاق. وقد تم ترحيل ما يقارب 500,000 شخص داخل القطاع في ذروة الأعمال العدائية عام 2014، ليعيشوا في المدارس التابعة للأونروا ، والمدارس الحكومية، والملاجئ غير الرسمية، أو مع عائلات مضيفة. وبعد وقف إطلاق النار في شهر آب عام 2014، غادر أغلبية الأشخاص النازحين داخل القطاع ملاجئ الطوارئ أو العائلات المضيفة، إلا أن ما يقارب 75,000 شخصاً ما زالوا نازحين، معظمهم نزح عدة مرات. ويعيش النازحون في ظروف إيواء مختلفة، حيث أن حوالي ربعهم يعيشون على أنقاض منازلهم المتضررة، وتكبدت 87 في المائة من الأسر التي تم مسحها اجتماعياً ديوناً لشراء الطعام، إضافة لآليات التأقلم السلبية الأخرى. ما زال وجود متفجرات من مخلفات الحرب يمثل تهديداً خطيراً على الحياة، بما في ذلك إعاقة جهود النازحين في العودة إلى ديارهم، والحد من الوصول إلى الأراضي الزراعية والأماكن العامة. ويعتبر الأطفال بشكل خاص الأكثر عرضة للخطر عندما يلعبون في المناطق المتضررة من الصراع. وتم تنظيف 29 موقعاً من أصل 128 موقعاً حددت على أنها الأكثر احتمالاً لوجود قنابل طائرات القصف مدفونة تحتها، وذلك للسماح بإعادة الإعمار بشكل آمن. كما تم تنظيف وإزالة ما يقارب مليون طن من الأنقاض عامي 2015-2016. وسيتم في العام 2016 مساعدة ما يقارب 225,000 طفلاً في قطاع غزة و توفير الحماية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

15. أطلق ما مجموعه 55 صاروخاً من غزة على إسرائيل ما بين الأول من تشرين الأول عام 2015 و 31 آذار عام 2016، كان لسبعة عشر صاروخاً منها تأثير على إسرائيل، ولم يبلغ عن وقوع إصابات في هذه الحوادث. ونفذت إسرائيل ما مجموعه 24 غارة جوية على قطاع غزة، حيث أطلقت 34 صاروخاً. وقد قتل على إثرها أحد المسلحين الفلسطينيين وأربعة مدنيين (امرأة وثلاثة أطفال)، وأصيب خمسة آخرون.

16. ألقى الانقسام الداخلي الفلسطيني والسلطة المحدودة التي تمارسها السلطة الفلسطينية الشرعية بظلالهما على توفير الخدمات في قطاع غزة. فما يقارب 40,000 موظف من موظفي القطاع العام لم يتلقوا راتباً كاملاً منذ صيف عام 2014. وأدت مستويات الفقر العالية (39 في المائة)، والبطالة (38 في المائة وما يزيد عن 50 في المائة بين الشباب)، وانعدام الأمن الغذائي (57 في المائة)⁴ إلى تضخم حجم الاحتياجات الإنسانية ، مع وجود أكثر من مليون شخص في قطاع غزة في حاجة للدعم الغذائي وسبل المعيشة عام 2016 (المساعدات الغذائية، الكوبونات، والمساعدات النقدية ، والمدخلات الزراعية).

17. ستقدم خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2016، شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية خلال العام القادم، لواحد من بين كل ثلاثة فلسطينيين. وتشارك تسعة وسبعون منظمة في خطة الـ 571 مليون دولار لعام 2016، بما فيها 12 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، 36 منظمة أهلية دولية، و31 منظمة أهلية وطنية، وسيخصص أكثر من 65 في المائة من احتياجات التمويل لقطاع غزة.

18. يعمل فريق الأمم المتحدة القطري كذلك على تطوير إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة لمحافظة الخليل، والتي تهدف إلى دمج الجهود السياسية والتنمية والإنسانية، في ظل الوضع المتوتر في المحافظة على نحو متزايد. وتركز الإستراتيجية أساساً على الاحتياجات والثغرات التي حددتها محافظة الخليل على ثلاثة محاور رئيسية: (1) حقوق الإنسان والحماية والمناصرة (2) الحصول على الخدمات الاجتماعية، (3) التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش. وستعزز الإستراتيجية على وجه الخصوص الحق في الصحة، والتعليم، والحماية، والسكن، ومستوى المعيشة اللائق مع التركيز بشكل خاص على منطقة (ج) ومنطقة H2 في مدينة الخليل، واحتياجات النساء والشباب والأطفال.

رابعاً: حقوق الإنسان

19. تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في الفترة التي شملها التقرير، مع وجود ارتفاع حاد في الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحالات متزايدة من الإجراءات العقابية بحق عائلات منفي الهجمات، والاعتقالات الإدارية. وما زال الإغلاق في قطاع غزة يقيد حرية سكان القطاع في الحركة والتنقل، ويقوض حقوقهم المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية⁵. وفي هذه البيئة المتقلبة، تدعو الأمم المتحدة إلى استخدام نسبي للقوة، والحاجة إلى قواعد اشتباك واضحة لقوات الأمن، تتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية، وإلى أنظمة قوية للمساءلة والتعويض عن الأضرار، بما في ذلك التحقيق الجنائي الفوري في الإدعاءات المتعلقة بالقتل غير القانوني.

20. يزداد استخدام الإجراءات العقابية من جانب الحكومة الإسرائيلية بحق عائلات مرتكبي الهجمات الفلسطينيين. وتعتبر الأمم المتحدة هدم المنازل العقابي انتهاكاً لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، ويرقى إلى حد العقاب الجماعي عندما يؤثر على أفراد أسرة مرتكبي الهجمات الإرهابية المزعومين. وفي فترة الأشهر الست التي يشملها التقرير، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بهدم 30 مبنى فلسطينياً في أعقاب هجمات ضد الإسرائيليين، ما أدى إلى نزوح 188 فلسطينياً (من بينهم 90 طفلاً)⁶. وجددت إسرائيل منذ شهر أيلول عام 2015 سياستها في إلغاء إقامة فلسطينيين في القدس الشرقية باعتبار ذلك إجراء عقابياً.

21. يستمر استخدام الاعتقال الإداري لأجل غير مسمى أو لفترة طويلة بحق الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. فقد احتجز 584 فلسطينياً حتى نهاية عام 2015 دون توجيه اتهامات لهم، وهو أعلى رقم منذ عام 2009. كما استؤنف استخدام الاعتقال الإداري بحق الأطفال خلال الفترة التي شملها التقرير، بعد أن كان قد توقف مدة أربع سنوات، فقد أبلغ عن احتجاز ستة أطفال في الاعتقال الإداري في نهاية عام 2015. إضافة إلى الاعتقال الإداري، ازدادت حالات اعتقال الأطفال على خلفية تهم جنائية منذ شهر تشرين الأول عام 2015، ليبليغ عددها 428 حالة في شهر كانون الأول عام 2015. وتنص اتفاقية حقوق الطفل وإسرائيل إحدى الدول الأطراف فيها، على أن يكون احتجاز واعتقال الأطفال ملجأً أخيراً فقط، ولأقصر فترة زمنية ملائمة.

22. في الضفة الغربية، استمرت الهجمات على المدارس والموظفين والعاملين المحميين، في التأثير على حصول الأطفال على التعليم. ووثقت الأمم المتحدة 283 حادثة لها علاقة بالتعليم، بما في ذلك 96 حالة من تعرض المدارس لإطلاق نار خلال العمليات والاشتباكات التي يقودها الجيش، و46 هجوماً وتهديداً من قبل قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين، باستخدام العنف ضد الأطفال والمعلمين، و62 حالة من التدخل في سير التعليم بسبب إغلاق المدارس، أو اعتقال واحتجاز الموظفين والطلبة. على إسرائيل أن تتبنى " إعلان المدارس الآمنة" الذي يعزز الالتزام بالمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

23. لا تزال أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة الخاضع لسيطرة حماس هشة. هناك تقارير منتظمة وموثوقة حول اعتقالات تعسفية، واحتجاز، وتعذيب، وسوء معاملة المحتجزين، فضلاً عن انتهاكات أخرى لإجراءات التقاضي السليمة. وسجلت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ما بين الأول من تشرين الأول عام 2015، ونهاية شهر شباط عام 2016، ما مجموعه 270 شكوى تتعلق بالاعتقالات التعسفية وانتهاك ضمانات إجراءات التقاضي السليمة، و128 شكوى تتعلق بإدعاءات التعذيب وسوء المعاملة في قطاع غزة. ومع أن أغلبية الإدعاءات موجهة ضد قوات الشرطة المحلية، إلا أن ضباط السجون وأعضاء جهاز الأمن الداخلي يواجهون تهماً كذلك. وتواجه الضفة الغربية قضايا مماثلة، منها 119 شكوى حول اعتقالات تعسفية، وانتهاك ضمانات إجراءات التقاضي السليمة، و66 شكوى تتعلق بإدعاءات التعذيب وسوء المعاملة، وفقاً لما أورده الهيئة للفترة نفسها.

خامساً: الحركة والوصول إلى الأماكن

24. في الفترة التي شملها التقرير، استمر تخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن، وهي القيود التي وضعتها السلطات الإسرائيلية في أعقاب الأعمال العدائية عام 2014، كما يبين ذلك عدد الفلسطينيين المسموح لهم بمغادرة قطاع غزة عبر معبر إيريز الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، والصادرات ونقل البضائع إلى إسرائيل والضفة الغربية عبر معبر كرم أبو سالم.

25. على الرغم من بعض المرونة من جانب السلطات الإسرائيلية على حركة البضائع والأشخاص من وإلى قطاع غزة، فقد تفاقم الوضع بسبب الإغلاق شبه المتواصل لمعبر رفح للمسافرين منذ تشرين الأول عام 2014 لأسباب أمنية في سيناء. فقد خرج من قطاع غزة ما معدله 113 حمولة شاحنة بضائع شهرياً عام 2015، و198 حمولة شاحنة شهرياً في الربع الأول من عام 2016، مقارنة بـ 417 حمولة شاحنة شهرياً عام 2006. إلا أن عدد حمولات شاحنات البضائع الداخلة إلى قطاع غزة شهرياً في العام 2015 (7,890 شاحنة)، وفي الربع الأول من عام 2016 (11,002 شاحنة) قد تجاوز المعدل الشهري لعام 2006 (6,285 شاحنة). وبلغ عدد الأشخاص الذين عبروا إلى إسرائيل من معبر إيريز شهرياً عام 2015 (15,027 شخصاً)، وفي الربع الأول من عام 2016 (15,802 شخصاً) أعلى من المستويات لعام 2006 (13,454 شخصاً)، إلا أنه أقل بكثير من المعدل الشهري للسنوات السابقة.

26. أثرت التطورات الجديدة الأخيرة كذلك على قدرة سكان غزة على مغادرة القطاع. وتشمل هذه التطورات حصر مدة التصاريح، والصعوبات في الحصول على كتب عدم الممانعة من السلطات الأردنية، وازدياد مصادرة التصاريح، وحالات تأخير طويلة، واستجواب واحتجاز المسافرين، بما في ذلك ذوو التحويلات الطبية. من الضروري مواصلة تخفيف القيود المفروضة على وصول المواطنين العاديين في قطاع غزة إلى الأماكن، وخاصة المرضى المحولين، الساعين للعلاج خارج القطاع.

27. جرى منع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية، وهم مواطنون فلسطينيون في إسرائيل، من الوصول إلى قطاع غزة كلياً منذ شهر تموز عام 2015، ولم يسمح بدخول القطاع إلا للحالات الطارئة من سكان القدس الشرقية⁷. وكانت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية قد قدمت ما معدله 170 طلباً للحصول على تصاريح لهاتين الفئتين قبل فرض هذه القيود. ويعتبر تسهيل حركة العاملين في المساعدات من وإلى غزة ضرورياً لاستمرارية العمل الإنساني دون انقطاع. كما أحكم التشديد طوال الأشهر الأخيرة حول حيز المساحة التي تعمل فيها المنظمات التي تقدم المساعدات داخل قطاع غزة.

سادساً: أولويات بناء الدولة

28. واصلت فلسطين إحراز تقدم في بناء الدولة خلال الفترة التي شملها التقرير، على الرغم من أن التحديات الأساسية ما زالت قائمة. واتخذت مبادرات لتعزيز الحكم المحلي، والحكم في منطقة "ج"، وسيادة القانون. إلا أن عدم تحقيق تقدم في تشكيل حكومة وفاق وطني ما يزال يضعف من توطيد مكاسب بناء الدولة، ويجر أضراراً إنسانية على شعب غزة.

29. يترأس مكتب رئيس الوزراء إعداد أجندة التخطيط الوطني التي ستوجه إستراتيجية التنمية الفلسطينية للسنوات الستة القادمة. وتختلف أجندة التخطيط الوطني عن خطة التنمية الوطنية الفلسطينية السابقة، في كونها تسعى إلى تحديد عدد قليل نسبياً من الأولويات السياسية وربطها بقوة

بإطار مالي. وبدلاً من وجود عدد كبير جداً من الأهداف دون وجود أموال كافية تدعمها، فسيجري تحديد كلفة الاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عن أجندة التخطيط الوطني منذ البداية. ويتم وضع تصور لإطار متين لرصد وتقييم هذه الأولويات، والعملية حتى الآن شاملة وتشاركية إلى حد كبير، وتبشر كافة هذه التدابير بالخير فيما يتعلق بفعالية الخطة والمساءلة عن تنفيذها. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم حكومة الوفاق الوطني في تنفيذ أهداف سياستها، من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية .

30. أنشأت الحكومة لجنة وزارية جديدة (ضمت عدداً من الوزارات) لتوجيه أجندة التنمية في منطقة "ج" بما في ذلك القدس الشرقية، ويجري إنشاء مكتب تنسيق للمنطقة "ج" لمراقبة تنفيذ التدخلات التنموية والإنسانية كافة في هاتين المنطقتين.

31. يشكل توفير الخدمات الأساسية التي تصل إلى أكثر السكان حاجة، عنصراً رئيساً في جهود بناء الدولة، باعتباره واحداً من الروابط المباشرة بين المواطن والدولة. إلا أن القيود القائمة، بما في ذلك الصدع الداخلي بين فتح وحماس، تؤثر سلباً على فعالية الحكم وقدرة الدولة على توفير خدمات أساسية كاملة ومتواصلة دون انقطاع للجميع. وما تزال العديد من احتياجات الفلسطينيين الأساسية غير موفرة، خاصة في القدس الشرقية، ومنطقة "ج"، وقطاع غزة. فعدم سيطرة الحكومة على 60 في المائة من الضفة الغربية ومواردها، وتأثير الإغلاق في قطاع غزة، والقيود المتزايدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية بشكل رئيسي على حرية الحركة، وعلى القدرة على جلب الخبراء، والمستلزمات، والمواد والمعدات اللازمة تشكل عوائق رئيسية لتقديم الخدمات.

32. ما زال برنامج التحويلات النقدية، وبرنامج المساعدات الغذائية يمثلان الدعامة الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي الفلسطينية. فقد قامت الحكومة بمساعدة أكثر من 195,000 شخص خلال الفترة التي شملها التقرير، بتحويلات نقدية، ومساعدات غذائية في إطار برنامج المساعدات الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودعمت وزارة الشؤون الاجتماعية 120,000 عائلة فقيرة (600,000) شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة بمساعدات نقدية. وتم توزيع حوالي 140 مليون شيكل على الأسر الفقيرة على أساس ربع سنوي بتمويل من وزارة المالية، وبدعم من الجهات المانحة⁸ وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية.

33. تمت المصادقة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني في 15 شباط عام 2016 لأول مرة على الإطلاق، على قانون ضمان اجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم، وقام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتوقيعه في 9 آذار عام 2016. وسيصدر قريباً مرسوم رئاسي بشأن إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي ومجلس إدارتها، وسيتم نشره في الجريدة الرسمية.

34. يمثل التقدم الأخير في إدخال تعديلات على قوانين السلطات المحلية، وإقرار نظام داخلي جديد لمجالس الخدمات المشتركة في مطلع عام 2016، خطوة إيجابية نحو تحسين تقديم الحكم المحلي الخدمات. فمن شأن هذا في نهاية المطاف أن يسهل على المستثمرين المحتملين تسجيل

الشركات، وتنفيذ العقود، والحصول على قروض. ويعتبر الاستمرار في عملية تسجيل الأراضي كذلك أمر حاسم لتسهيل تنمية القطاع الخاص، وسيكون لها ، حالما يتم اكتمالها، تأثيراً كبيراً على التنمية في جميع المناطق، بما في ذلك مساحات واسعة من الأراضي الواقعة في منطقة "ج" من الضفة الغربية.

35. واصلت وزارة الحكم المحلي تطوير التخطيط المكاني الوطني، وكذلك التخطيط على مستوى البلديات ومناطق المدن. فعلى مستوى مناطق المدن، تم إعداد خطط مكانية في قلقيلية، وطوباس وبيت لحم. وعلى مستوى المجتمعات المحلية في منطقة "ج"، شاركت القرى في إعداد خطط مكانية وتطوير آليات حل النزاع من أجل حل الخلافات والنزاعات الداخلية. وقامت بلدية خزاعة في قطاع غزة بدعم مشروع ريادي للتخطيط المكاني بالمشاركة، لتعزيز الحوار حول أولويات المجتمع لإعادة الإعمار والتعافي من الصراعات المتكررة.

36. اتخذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خطوات هامة لتعزيز جمع البيانات وتحليلها، وهي خطوات ذات أهمية بالغة لوضع سياسات فعالة. وأطلقت الاستعدادات لإجراء تعداد سكاني (2017) على الرغم من عدم تمويله بالكامل. كما يباشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تنقيح مؤشرات وطنية، لتتبع الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وسيتم ربط المؤشرات بنظام رصد إحصائي وطني. وتحتاج هذه المبادرات لمزيد من الدعم من الجهات المانحة.

37. هناك حاجة لإصلاح الخدمة المدنية بصورة ملحّة، لتخفيف العبء المالي وضمان استمرارية الخدمات الأساسية ووظائف الحكومة الأخرى في قطاع غزة. وما زال عدم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية مصدر قلق جاد: يقوض الوجود الفعلي لإطار حكم موحد عبر الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقويض الخدمات العامة في قطاع غزة، ما يضع عبئاً مالياً لا لزوم له على الميزانية الأساسية لحكومة الوفاق الوطني ، كما يرفع من حدة التوترات بين المجموعات. تواصل الأمم المتحدة دعوتها لجميع الأطراف الرئيسيين لاتخاذ الخطوات الضرورية نحو إصلاح الخدمة المدنية.

38. اتخذت عدة مبادرات خلال الفترة التي شملها التقرير لتعزيز سيادة القانون. وتشتمل المعينات الرئيسية على مزيج معقد من الأطر القانونية⁹، والقدرة المؤسسية المتفاوتة، والآليات المحدودة للمساءلة. قدمت الأمم المتحدة في الفترة التي شملها التقرير، دعماً لمؤسسات العدالة والأمن في التخطيط، وحقوق المرأة ، وصياغة التشريعات، وتكنولوجيا المعلومات، ودمجت اعتبارات العدالة للأحداث والنوع الاجتماعي في خطة العمل السنوية لوزارة العدل لعام 2016 للمرة الأولى. كما تم دعم مجلس القضاء الأعلى لتعزيز الوصول إلى العدالة والحد من تراكم القضايا. وتم دعم مجلس الوزراء لإعادة النظر في عدد من القوانين، بما في ذلك مشروع قانون حماية الأسرة. ويجري تنفيذ أطر العدالة للأحداث بعد إقرار قانون حماية الأسرة، على الرغم من أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لضمان الامتثال التام للمعايير الدولية.

39. على الرغم من هذه المبادرات، ما زال تحقيق العدالة وخدمات تطبيق القانون في غزة تشكل تحدياً كبيراً. ويستمر الفشل في التوصل إلى اتفاق حول خارطة طريق لإعادة الدمج في تقويض

الجهود الرامية لتشكيل سلطة قضائية موحدة ومستقلة. إضافة إلى ذلك، ما زالت هناك عدة حواجز تؤثر على قدرة المواطنين في الحصول على خدمات العدالة والأمن المستجيبة للنوع الاجتماعي. وتشمل هذه الحواجز الأطر القانونية والتنظيمية المجزأة، والتنسيق غير الملائم بين المؤسسات، وبين المؤسسات والمجتمع المدني، وغياب المحاكم المتخصصة، وبطء عملية اتخاذ القرار القضائي، وضعف تنفيذ الأحكام، وأوجه العجز في القدرات، والتمييز القانوني والاجتماعي المترسخ ضد المرأة. ونظراً للمستوى العالي من العنف الأسري، فإن على الحكومة أن تقوم بتنفيذ كامل التزاماتها المتعلقة بمعالجة تعرض الفتيات والنساء لأشكال متعددة من العنف.

40. قامت الأمم المتحدة خلال الفترة التي شملها التقرير، بمساعدة الحكومة الفلسطينية في إعداد التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين لتقديمها للهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، وفقاً لما هو مطلوب بموجب معاهدات حقوق الإنسان السبعة التي صادقت عليها الحكومة عام 2014. وتوفر هذه التقارير، التي توشك الثلاثة الأولى منها على الانتهاء، خط الأساس المهم لقياس مدى إحراز تقدم في كل من حقوق الإنسان والتنمية في السنوات المقبلة. وتشمل الالتزامات الواردة في المعاهدات الوفاء بحقوق التعليم، والصحة، والمياه، والعمل، لجميع الفلسطينيين.

41. أصبحت دولة فلسطين العضو 197 في إطار الأمم المتحدة الخاص باتفاقية التغير المناخي، في 17 آذار عام 2016، بعد أن أودعت صك انضمامها للمعاهدة في 18 كانون الأول عام 2015. وكانت لها قبل ذلك صفة مراقب في الاتفاقية¹⁰. وأجرت حكومة فلسطين خلال الفترة التي شملها التقرير، تقييماً لقدرات ست وزارات وسلطات لتعميم التغير المناخي، والتكيف معه، والتخفيف من تأثيره. كما وضعت الحكومة اللمسات الأخيرة على مسودة الإطار المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث، ما وضع دولة فلسطين بين أوائل الدول التي ترجمت التزامها بتنفيذ إطار سينداي (Sendai) لعام 2015 إلى عمل.

سابعاً: اتجاهات التنمية الرئيسية

42. استمر عدد من مؤشرات التنمية في التدهور. فبينما وضعت العديد من مؤشرات التنمية التقليدية فلسطين في مستوى أعلى من مجموعة من البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة، فقد تدهورت نوعية الحياة التي يعيشها الناس في عدد من الأبعاد. إذ أن 33 في المائة من الفلسطينيين عموماً، على سبيل المثال، (57 في المائة من سكان قطاع غزة)، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والفقير، لا نقص المواد الغذائية الفعلي، هما سبب انعدام الأمن الغذائي هذا. تحصل أجزاء كثيرة من قطاع غزة والضفة الغربية، خصوصاً منطقة "ج"، على إمدادات محدودة من الكهرباء، على الرغم من أن 95 في المائة من الإنشاءات الفلسطينية مرتبطة بشبكة الكهرباء. تواجه معظم المناطق الفلسطينية نقصاً في المياه، مع كون الأزمة حادة في قطاع غزة. ولعل عوامل مساعدة وعوائق معينة، ستحدد شكل التنمية، بل وحتى في نهاية المطاف تحدد المسار السياسي.

43. هناك قيود على وصول الفلسطينيين إلى موارد الأرض، تعيق التنمية الاقتصادية والاستثمار الخاص في منطقة ج. وتجري عرقلة التنمية الاقتصادية أيضاً بسبب نظام تنظيم مقيد. فليس بالإمكان على سبيل المثال بناء محطة لإعادة تدوير النفايات الصلبة في دير شرف (منطقة ج) إلى الغرب من نابلس، دون الوصول إلى الأراضي في تلك المنطقة، ودون القدرة على توصيل أنابيب المياه في منطقة "ج"، وتأمين شبكة الطرق المطلوبة، وجميعها تتطلب موافقة مسبقة من إسرائيل. ومن المتوقع أن تحقق هذه المبادرة، عندما يتم إنشاؤها أن تحقق فوائد اقتصادية وبيئية هامة، بما في ذلك إنتاج الطاقة، وخلق فرص عمل في الجزء الشمالي الأوسع من الضفة الغربية. ومن الضروري أن تضمن السلطات الإسرائيلية الوصول إلى الموارد الطبيعية في منطقة "ج"، بما في ذلك المياه، وأن تسهل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى.

44. واصل النشاط الاستيطاني إعاقة التنمية في فلسطين عن طريق تجزئة التواصل في الضفة الغربية، وفرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية. كما تقسم الطرق، ونقاط التفتيش، والجدار، الضفة الغربية إلى مجتمعات معزولة. وإضافة إلى مصادر الأراضي، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدم قدرته على الوصول إلى مصادر كبيرة من الإيرادات، بما في ذلك مناطق الجذب السياحي، والمحاجر، والموارد المعدنية. وقد بوشر في عام 2015 ببناء 1800 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات. وجرى الإعلان عن عطاءات لبناء 1143 وحدة سكنية جديدة، قسمت مناصفة بين الضفة الغربية والقدس الشرقية¹¹. وفي آذار عام 2016، أعلنت إسرائيل عن 2342 دونماً (579 هكتار) من الأراضي الواقعة إلى الجنوب من مدينة أريحا أراضي دولة، وهو أكبر إعلان تقوم به إسرائيل منذ شهر آب عام 2014.

45. لم تحرز عملية الموافقة على المخططات الهيكلية في منطقة "ج" تقدماً ملحوظاً. فعلى الرغم من التعهدات في لجنة الارتباط الخاصة السابقة، لم تكن هناك موافقات إضافية على المخططات الهيكلية، بالرغم من أنه كان قد أبلغ عن أن اثنين من هذه المخططات قد بلغا مرحلة أقرب إلى الموافقة. وقد جرى تطوير ما يقارب 108 مخططات هيكلية مستندة إلى احتياجات المجتمعات المحلية لخدمة 116 مجتمعاً، 85 مخططاً منها كان قد قدم بالفعل، و63 مخططاً منها تم التفاوض عليها مع الإدارة المدنية الإسرائيلية لأكثر من 18 شهراً، وتمت الموافقة على ثلاثة منها فقط حتى هذا التاريخ. إن موافقة الإدارة المدنية على الكم المتراكم من المخططات الهيكلية هو إجراء هام لبناء الثقة.

46. كذلك فإن حقوق البناء في المناطق الفلسطينية من القدس الشرقية محدودة، وغالباً ما لا تتجاوز 50-70 في المائة من مساحة الأرض المتوفرة، مقارنة بنسبة 75-120 في المائة لحقوق البناء المسموح بها في الأحياء اليهودية. ومع تزايد عدد السكان، فإن العديد من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية تعاني من الاكتظاظ، وسوء الخدمات العامة، والوضع المتدهور للمساكن. وهناك العديد من المبادرات التي يقودها المجتمع الفلسطيني لتطوير مخططات للأحياء تضمن حقوق البناء

والتنمية، ولتجميد أوامر الهدم، وإضفاء الطابع الرسمي على المنازل التي بنيت دون ترخيص. وهناك حاجة لدعم هذه المبادرات، والإسراع في إقرار هذه المخططات.

47. ما زال وضع البطالة مزرياً على الرغم من بعض بوادر الانفراج في قطاع غزة. فبينما ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية في النصف الثاني من عام 2015، فقد انخفض في قطاع غزة في الربع الأخير من العام نفسه. وانخفض معدل البطالة في قطاع غزة للمرة الأولى منذ عامين لأقل من 40 في المائة في الربع الرابع من عام 2015، مع انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة بين الشباب. إلا أن معدل البطالة بين الشباب ما زال مرتفعاً إلى حد ينذر بالخطر، بمعدل يزيد عن 50 في المائة. علاوة على ذلك، فقد كانت هذه المكاسب مدفوعة إلى حد كبير بخلق 9000 فرصة عمل مؤقتة في قطاع البناء. وفي خضم هذه المعدلات العالية من البطالة، ارتفعت معدلات عمالة الأطفال في قطاع غزة، حيث كان الأطفال في كثير من الأحيان هم المعيلون لأسرهم¹². وكانت معدلات المشاركة في القوة العاملة بين النساء (19.1 في المائة) أقل بكثير من الرجال (72.5 في المائة)، في حين كانت معدلات البطالة أعلى بكثير (39.7 في المائة مقارنة بنسبة 22.3 في المائة على التوالي). يجب أن يتصدر خلق فرص العمل جدول أعمال الأولويات الوطنية، والإستراتيجيات القطاعية. وعلى إسرائيل تخفيف القيود المكانية، والمادية، والسياسية المفروضة على خلق فرص العمل، ومن بين أمور أخرى، من خلال تخفيف القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الأماكن، وتمكين التجارة عبر فلسطين، وخصوصاً من قطاع غزة.

48. ما زال الشباب يشكل مجموعة سكانية عالية القدرات، وعرضة لمخاطر عالية في آن واحد. أظهر مسح جرى مؤخراً أن 69.4 في المائة من سكان فلسطين هم دون سن 30 عاماً، ويمثل الذين أعمارهم 15-29 عاماً ما نسبته 30 في المائة من السكان. وفي ظل وجود إنتاجية عالية ومعدلات عمالة عالية، فإن من شأن هذا أن يخلق عائداً سكانياً هائلاً خلال الثلاثين عاماً القادمة. فالافتقار لفرص العمالة الإنتاجية في فلسطين يبقي هذا العائد دون تحقيق، كما أدت معدلات البطالة العالية إلى إحباط متواصل، وفقدان الأمل، وزيادة التطرف لدى الشباب. الأغلبية العظمى من هؤلاء الشباب هم متعلمون، حيث أن نسبة النساء في المدارس، واللواتي يكملن تعليمهن العالي، أعلى من الرجال. إن إطلاق المجلس الأعلى للشباب والرياضة عملية الإستراتيجية الوطنية للشباب، إنما هو مبادرة حاسمة تستحق الدعم على نطاق واسع.

49. تعتبر التجارة، التي تشكل دافعاً هاماً للنمو، ذات أهمية بالغة لفلسطين. فالصادرات ضرورية إذا ما أردنا للقطاعات الإنتاجية في قطاع غزة والضفة الغربية أن تنمو، بينما الواردات ذات أهمية بالغة للمواطن الفلسطيني العادي، للحصول على مجموعة من البضائع الإنتاجية والاستهلاكية. كما أن تجارة فلسطين هي مؤشر على درجة وصولها إلى بقية أنحاء العالم، بما فيها إسرائيل. انخفضت الصادرات الفلسطينية في النصف الثاني من عام 2015 بشكل هامشي مقارنة بالنصف الأول من العام، مدفوعة بانخفاض في الصادرات إلى إسرائيل بنسبة 2.4 في المائة. وارتفعت الواردات بنحو 6 في المائة مدفوعة بزيادة قدرها 3 في المائة في الواردات من إسرائيل. وقد أدى

ذلك إلى زيادة في العجز التجاري في النصف الثاني من العام بنسبة 7.6 في المائة عما كان عليه في النصف الأول من العام. وبقي العجز التجاري مع إسرائيل بنسبة 50 في المائة من إجمالي العجز. على الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية أن تقوما بأدوار تمكينية لتسهيل التجارة، خصوصاً في تعزيز الصادرات من قطاع غزة. ويجب على إسرائيل أن تخفف من القيود المكانية والإدارية المفروضة على التجارة من الضفة الغربية وقطاع غزة. يؤدي تمكين الواردات من السلع، وخاصة تلك التي تصب في القطاعات الإنتاجية، إلى تخفيف القيود على التنمية إلى حد كبير. على سبيل المثال، فإن الحظر الأخير المفروض على بيع ست شركات فلسطينية لمنتجاتها من اللحوم والألبان في القدس الشرقية، يشكل مصدر قلق حقيقي¹³.

50. اشتملت التحديات التي تواجه عملية النقل والتصدير على تأخيرات في إصدار السلطة الفلسطينية لفواتير ضريبة القيمة المضافة للموردين الغزيين، وقلة الاستفادة من الماسح الضوئي الممول من هولندا في معبر كرم أبو سالم، وعدم وجود مناطق مظلمة لحماية البضائع الحساسة للحرارة من التلف، وقائمة الاستخدام المزدوج التي تشمل مواد خام يحتاجها قطاع التصنيع لإنتاج بضائع جاهزة مصنعة. جهاز الماسح الضوئي للحاويات الذي تم شراؤه ليناسب متطلبات الأمن الإسرائيلية، يعمل على معبر كرم أبو سالم منذ شهر كانون الأول عام 2013. وسيكون هناك ماسح ضوئي آخر جاهز للعمل بحلول شهر نيسان عام 2016، إلا أن الحظر على الحاويات التي تدخل وتغادر غزة ما زال سارياً. وقد أعلن عن محاولة وكالات الأمم المتحدة لاستيراد حاويات في شهر أيار 2015، ولكنها لم تنفذ بعد. ويؤدي استخدام الحاويات للاستيراد إلى تقليل تكلفة الواردات، وزيادة كفاءة الصادرات وعمليات النقل.

51. التمويل المتعدد السنوات لحكومة الوفاق الوطني أمر حاسم لضمان استمراريتها المالية، ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشرائح الأكثر حرماناً من السكان الفلسطينيين. على الرغم من تحسن الأداء المالي في كل من الإيرادات والنفقات، لا تزال الموارد المالية الفلسطينية محفوفة بالمخاطر. سيؤدي مزيد من الانخفاض في الدعم المقدم من الجهات المانحة في هذا الوقت، ليس فقط إلى تهديد قابلية السلطة الفلسطينية للحياة والبقاء، بل يجعل مستويات المعيشة للفلسطينيين الأكثر ضعفاً المتعثرة على نحو متزايد، أكثر سوءاً. الدعم المتواصل والمنتبأ به من الجهات المانحة، ضروري لتمكين السلطة الفلسطينية إجراء إصلاحات إدارية وقانونية ومالية على المدى البعيد، وتسهيل الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية البالغة الأهمية، وأنظمة تقديم الخدمات، وإلى تخفيف الحاجة للجوء لحلول قصيرة الأمد، وأقل استدامة وأكثر تكلفة لمعالجة ثغرات الميزانية. إن إعداد التقارير الشاملة في الوقت المناسب من جانب المشاريع التي تمويلها الجهات المانحة، من خلال الوكالات المنفذة، ضروري من أجل فهم أفضل لتدفق الأموال للأنشطة الإنسانية والإنمائية، وبالتالي المساعدة في تحسين تخطيط الإنفاق.

52. التنفيذ الكامل لبروتوكول باريس أمر ضروري، بما ذلك حل مستدام لتحصيل الضرائب ما يساعد على ضمان تحويل غير مشروط، يمكن التنبؤ به لعائدات الضرائب، ويوفر الشفافية فيما يتعلق بالمبالغ المقطعة من الأموال المستحقة على الحكومة الفلسطينية. إن وجود نعاون أكبر بين

إسرائيل وفلسطين في جمع وتحويل وحساب الإيرادات، وتدقيق مطالب قطاع الكهرباء لشركة الكهرباء الإسرائيلية¹⁴ وتسهيل حركة نقل البضائع، وترشيد قائمة الاستخدام المزدوج، تعتبر جميعها من الأمور الضرورية للمضي قدماً. المحادثات الجارية بين وزير المالية الإسرائيلي والفلسطيني حول القضايا الإستراتيجية أمر مرحب به، وسيساعد تفعيل لجنة الارتباط المشتركة على توثيق التعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل على المستوى الفني، وعلى نحو متواصل.

53. ستؤدي المستويات العالية من التفاوت بين مستويات المعيشة للفرد الإسرائيلي والفرد الفلسطيني العادي في نهاية المطاف لعرقلة عملية السلام. فقد احتلت إسرائيل عام 2015 المرتبة الـ 18 في مؤشر التنمية البشرية، في حين احتلت فلسطين المرتبة الـ 113. وكان متوسط دخل الفرد في إسرائيل 30,676 دولاراً أمريكياً أكثر بست مرات من متوسط الدخل للفرد في فلسطين (4,699 دولاراً أمريكياً). والعمر المتوسط المتوقع عند الولادة للفرد الإسرائيلي يعادل عشرة أضعاف العمر المتوسط المتوقع للفرد الفلسطيني. ومن المتوقع أن يحصل الطفل في إسرائيل على ثلاث سنوات تعليم في المدارس أكثر مما يحصل عليه الطفل الفلسطيني. ومن المرجح أن تفرض هذه المستويات من التفاوت تحديات أساسية، بل وأكثر من ذلك، في الجهود الرامية إلى مزيد من الانفتاح بين أسواق العمل الإسرائيلية والفلسطينية.

ثامناً : إعادة الإعمار والإنعاش في قطاع غزة

54. لم تطرأ تغييرات ملحوظة على البيئة التشغيلية والمؤسساتية في قطاع غزة منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة. وقد أحرز تقدماً مطرداً في إعادة إعمار الأضرار التي تكبدها القطاع خلال الصراع عام 2014، إلا أن هناك عوائق بنيوية هامة ما زالت تعرقل الإنعاش في قطاع غزة. وقد تم حتى الآن إصلاح أكثر من 90 في المائة من المرافق الصحية والتعليمية التي تضررت، أو دمرت خلال الصراع في شهر تموز عام 2014. ومرفق صحي واحد فقط، هو مستشفى الوفاء الذي دمر بالكامل، لم يتم إعادة بنائها بعد بسبب نقص التمويل. ومن بين الـ 259 مدرسة التي تضررت أو دمرت، فإن ستة منها ما زال يتعين إعادة بنائها، إلا أنه تم تأمين التمويل والبدء بالعطاءات. وشهد إصلاح البنية التحتية للمياه أيضاً تقدماً ملحوظاً، حيث أن إصلاح جميع آبار المياه المدمرة، وشبكات المياه، ووحدات تحلية المياه، ومحطات معالجة المياه العادمة، وشبكات المياه العادمة قد اكتمل أو ما زال العمل جارياً.

55. أحرز تقدم لا بأس به على إصلاح المساكن في حين كانت إعادة بناء المساكن أكثر بطأً. وفي المجمل، فإن 171,000 منزل قد تضرر أو دمر خلال عام 2014؛ كما أن 17,800 منزل دمر بالكامل أو لحقت به أضرار شديدة؛ و153,200 وحدة سكنية لحقت بها درجات متفاوتة من الأضرار، إلا أنها بقيت غير صالحة للسكن. ومن بين الـ 153,200 وحدة سكنية الأخيرة، فإن 45 في المائة من الأسر تلقت مساعدة لاستكمال الإصلاحات، بينما يجري العمل على 7 في المائة

أخرى منها. واكتمل العمل في 17 في المائة من الـ 17,800 منزل التي أصبحت غير صالحة للسكن، وما يزال العمل جارياً على 20 في المائة منها، إضافة إلى وجود فجوة لتمويل ما يقارب 7,000 وحدة من هذه المنازل الـ 17,800. كما أدت المساكن غير الصالحة للسكن إلى نزوح 18,000 أسرة (ما يقارب 100,000 شخص) عام 2014، وما زال حوالي 14,800 شخص من هذه الأسر نازحاً. إلا أن التمويل ليس السبب الوحيد وراء التأخير، فالالتزام بضمان إتباع النهج المجتمعي في إعادة الإعمار، وتحسين البنية التحتية، ومعايير الإسكان المرتبطة بها، والتوثيق، والمتطلبات القانونية المعقدة، وإصدار صكوك الملكية، والتنسيق مع العديد من الجهات الفاعلة للوصول إلى الأحياء بطريقة متكاملة ، جميعها تؤثر على الجدول الزمني.

56. يتضح كذلك وجود نقص في عملية إعادة الإعمار في القطاعات الإنتاجية. ووفقاً لمتابعة البنك الدولي، فلم يذهب سوى 15 مليون دولار أمريكي من تعهدات القاهرة، لاحتياجات القطاعات الإنتاجية المحددة في الإطار التفصيلي لتقييم الاحتياجات والإنعاش¹⁵ في قطاع غزة ، أي أقل من 2.5 في المائة من الـ 602 مليون دولار اللازمة للتعافي من الأضرار والخسائر التي تكبدها هذا القطاع، خلال الصراع عام 2014. ولا بد للجهات المانحة أن تفي بتعهدات القاهرة، وأن تخصص أموالاً جديدة لتسهيل استمرارية إعادة الإعمار والإنعاش في قطاع غزة.

57. الاستثمار في قطاع الإنتاج في قطاع غزة، وخاصة الزراعة والتصنيع أمر ضروري لإعادة إنعاش اقتصاد القطاع وخلق فرص عمل. وفي الوقت نفسه، فإن للإغلاق تأثير واضح على هذا القطاع بشكل خاص¹⁶. فعدم الحصول على المواد الخام، والقيود المفروضة على الصادرات تعيق الإنتاجية. ويمكن إعادة تنشيط صناعة الأثاث في قطاع غزة، وخلق فرص عمل جديدة، إذا ما تم التمكن من الحصول على المواد الخام، بما في ذلك تخفيف القيود على الأخشاب. إضافة إلى ذلك، فإن قطاع الزراعة سيستفيد من زيادة تصاريح التصدير إلى حد كبير، فيما يتعلق بكل من الإنتاجية والعمالة. ومن شأن التوسع الأخير في منطقة الصيد إلى 9 أميال بحرية قبالة الخط الساحلي وسط وجنوب قطاع غزة، أن يغيث صناعة السمك المحاصرة في قطاع غزة إلى حد ما.

58. تواصل الأمم المتحدة الدعوة لرفع كامل للإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن رقم 1860 لعام 2009. وفي هذه الأثناء، تعمل آلية إعادة إعمار قطاع غزة باعتبارها آلية مؤقتة، على تسهيل استيراد مواد لم تفرض قيود على استيرادها، بما في ذلك لأفراد بشكل خاص، ممن لم يستطيعوا الوصول إلى الأسواق الخارجية في السابق. فحتى نهاية شهر آذار، قامت ما يقارب 101,000 أسرة بشراء مواد عن طريق آلية إعادة إعمار قطاع غزة، لإصلاح البيوت المتضررة، في حين قامت 2,100 أسرة بشراء مواد لإعادة بناء منازلها التي دمرت بالكامل. كما قامت حوالي 8,000 أسرة، لا علاقة لها بالصراع عام 2014، بشراء مواد إما لبناء منازل جديدة، أو لاستكمال منازل كان قد بدأ بناؤها قبل الصراع عام 2014. كما تعمل آلية إعادة إعمار قطاع غزة كذلك، على تسهيل الحصول على مواد للمشاريع الكبيرة، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات، والطرق، والبنية التحتية للمياه، والشركات الخاصة، ومرافق الخدمات العامة، فضلاً عن المناطق السكنية الجديدة

كلياً. وحتى هذا التاريخ، تم إدخال 807 مشروعاً من مثل هذه المشاريع في آلية إعادة إعمار قطاع غزة ، اكتمل 89 مشروعاً منها، و390 مشروعاً ما زال العمل جارياً فيها، وتم تنظيف 209 مشروعاً آخر بشكل كامل للبدء في العمل فيها. ويتم تمويل أكثر من نصف هذه المشاريع الـ 807 (51 في المائة) من القطاع الخاص. وفي حين ما زالت التأخيرات قائمة، خصوصاً فيما يتعلق ببعض المواد المحددة ذات الاستخدام المزدوج، فقد تم تخفيض الزمن اللازم للموافقة على مشاريع البناء في قطاع غزة، من معدل 12 شهراً عام 2010-2014¹⁷ إلى 37 يوماً في الربع الأول من عام 2016.

59. سهلت آلية إعادة إعمار قطاع غزة من تحقيق زيادة ملحوظة في إدخال مواد البناء إلى القطاع، كما ساهمت في زيادة معدل العمالة والإنتاجية في قطاع البناء. إلا أن رفع الإغلاق وحده هو الذي سيسمح للشعب في قطاع غزة بإعادة بناء حياته وسبل معيشته بشكل كامل. ومن الأهمية بمكان على المدى القصير، أن تجري إعادة النظر بقائمة الاستخدام المزدوج وتنقيحها . وبينما يعتبر إزالة الحصباء (الحصى) من القائمة أمراً مرحباً به، فقد تم إضافة مواد أخرى إلى القائمة ومنها أجهزة توليد الطاقة غير المنقطعة، واللوحات البلاستيكية، وزيت الخروع، وألواح الاسبست العازلة، وأذرع التدوير (الكرنك)، ومعدات الرفع. وتم تخفيض سماكة الخشب المصنف مادة ذات استخدام مزدوج من خمسة سنتيمترات إلى ثلاثة سنتيمترات، والآن إلى سنتيمتر واحد. وتعيق هذه القائمة الموسعة إعادة الإعمار، والإنعاش والجهود الإنسانية، في حين أن انعدام الشفافية في القائمة عادة ما يسبب تأخيرات لا لزوم لها.

60. لا يمكن أن تكون إعادة إعمار قطاع غزة إلى المعايير السائدة ما قبل شهر تموز عام 2014 هدفاً نهائياً. ، فقد حال الإغلاق والصراعات العسكرية المتكررة ،حتى ما قبل اندلاع صراع عام 2014، دون تطوير اقتصاد قابل للحياة، وبنية تحتية وخدمات اجتماعية لصالح 1.8 مليون شخص في قطاع غزة بشكل ملائم. وكان معدل البطالة في قطاع غزة عام 2014 هو الأعلى في العالم¹⁸. وعلى الرغم من أن معدل البطالة قد انخفض بشكل طفيف، من 43.9 في المائة (عام 2014) إلى 41 في المائة (عام 2015) فقد كان ذلك عائداً إلى خلق 9,000 وظيفة جديدة مرتبطة بإعادة الإعمار على المدى القصير. والسكان الشباب في قطاع غزة بشكل خاص، هم الأكثر عرضة للخطر لكون نظام التعليم غير قادر على مواكبة النمو السكاني، ويتجاوز معدل البطالة بين الشباب 50 في المائة . ويوجد حالياً نقص في عدد المدارس، حيث أن هناك حاجة لبناء 250 مدرسة جديدة، للتخلص من نظام الفترتين الحالي، كما أن هناك حاجة إلى 20 مدرسة إضافية جديدة سنوياً لمواكبة النمو السكاني.

61. النقص المزمن في الطاقة والمياه يتطلب حلاً عاجلاً بشكل خاص. إذ تجري تلبية أقل من 45 في المائة من احتياجات الكهرباء في غزة، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات متقطعة لمدة تتراوح ما بين 12-16 ساعة يومياً. كما أن إمدادات الطاقة غير الكافية تعني أن 70 في المائة من سكان قطاع غزة فقط تصلهم مياه الأنابيب لمدة 6-8 ساعات كل 2-4 أيام. ويعتمد سكان غزة

بشكل كلي تقريباً على المياه الجوفية من طبقات المياه الجوفية الساحلية. إلا أن المياه الجوفية في طبقات المياه الجوفية الساحلية ستصبح مالحة هذا العام، كما أن تسرب النترات والملوثات الأخرى بسبب التلوث الذي تسببه مياه الصرف الصحي، قد جعل المياه الجوفية في قطاع غزة غير صالحة للاستعمال. لا يمكن أن يكون هناك حل لأزمة المياه في غزة دون معالجة أزمة الطاقة. وهناك حاجة للتحرك على وجه السرعة لاستيراد طاقة إضافية من إسرائيل، إلى أن يتم توصيل الغاز الطبيعي إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، وهو ما يتطلب خط جهد عال (مثلاً خط 161 كيلو فولت)، كما ورد في تقرير اليونسكو للجنة الارتباط الخاصة في أيلول عام 2014. هناك حاجة أيضاً إلى زيادة كبيرة فورية في إمدادات المياه العذبة من إسرائيل، ذلك إلى أن يتم تنفيذ الحلول طويلة الأمد، مثل بناء وتشغيل محطات تحلية المياه بشكل كامل.

الهوامش

¹الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

² أزيلت نقاط التفتيش الإضافية التي أقيمت في القدس الشرقية في الجزء الأول من الفترة التي شملها التقرير. وفي الخليل، بينما انخفض عدد نقاط التفتيش المؤقتة، استمر فرض قيود مشددة على التنقل والوصول إلى الأماكن من خلال تدابير أخرى، مثل نقاط التفتيش الطيارة عند مدخل ومخرج محافظة الخليل، ورفع مستوى بعض نقاط التفتيش ما جعل القيود أكثر شدة، وإغلاق/أو فرض قيود على الطرق البديلة.

³ تم هدم المزيد من الأبنية الممولة دولياً في الربع الأول من عام 2016 (139 بناء)، أكثر من الأبنية التي هدمت طوال عام 2015 (108 بناء).

4

<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1135&mid=3172&wversion=Staging>

⁵ A/70/421، فقرة 29.

⁶ في العديد من الحالات هذا العام، دمرت الشقق المجاورة للشقق المستهدفة أو لحقت بها أضرار جسيمة، وتم نزوح ساكنيها.

⁷ أفصحت الحكومة الإسرائيلية في شهر تموز عام 2015، عن أن اثنين من مواطنيها دخلا قطاع غزة في حادثين منفصلين منذ شهر أيلول عام 2014. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، التي أعربت عن قلقها على صحتيها، فإن كلا الرجلين، أحدهما من أصل إثيوبي، والآخر بدوي، هما من المدنيين، ويعانيان من مشاكل نفسية. ودعا الأمين العام جميع الجهات الفلسطينية الفاعلة في قطاع غزة، لتقديم معلومات عن مكان وظروف الإسرائيليين المفقودين، واتخاذ إجراءات فورية لتسهيل عودتهما سالمين إلى عائلتيهما.

⁸ يتم توفير 60 في المائة من ميزانية التحويلات النقدية من قبل وزارة المالية، 37 في المائة من قبل الاتحاد الأوروبي و 3 في المائة من البنك الدولي..

⁹ القوانين العثمانية، الانتداب البريطاني، والقوانين الأردنية، وتلك التي يسنها المجلس التشريعي الفلسطيني.

¹⁰ <http://newsroom.unfccc.int/unfccc-newsroom/state-of-palestine-joins-convention/>

¹¹ <http://peacenow.org.il/eng/2015Report>

¹² <http://uk.reuters.com/article/uk-palestinians-gaza-child-labour-idUKKCN0WW0ZD>

¹³ أدعت إسرائيل أن سحب الترخيص جاء بموجب قانون الوقاية من أمراض الحيوانات لعام 1985، والذي يستوجب أن تتوافق جميع المنتجات الحيوانية مع المعايير البيطرية الإسرائيلية المطلوبة. وقد أفيد بأن لا أحد من المنتجين السنة قد فشل في اجتياز الفحص الإسرائيلي للمعايير الصحية. وأحد المآزق هنا يتعلق بملء الاستثمارات من قبل المصدرين كطرف ثالث، كما هو مطلوب من قبل إسرائيل.

¹⁴ بلغت الديون المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية في نهاية عام 2015 ما قيمته 1.7 مليار شيكل، منها 1.3 مليار شيكل مستحقة لشركة كهرباء محافظة القدس. وتفند السلطة الفلسطينية مسؤولياتها عن هذا الجزء من الديون، لكون شركة كهرباء القدس مملوكة بأغليبتها للقطاع الخاص (صندوق النقد الدولي، 2016).

¹⁵ <http://www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges>

¹⁶ هذا بالرغم من أن إعفاءات الصادرات الزراعية المرتبطة بالسنة السبتية (Shmita year)، ما زالت قائمة، وبالتالي فإنه يسهل من تصدير كمية من المنتجات الزراعية أكبر من الكمية التي يمكن تصديرها بدون مثل هذه الإعفاءات.

¹⁷

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_06_24_english.pdf

¹⁸ <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/05/21/gaza-economy-on-the-verge-of-collapse>